دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وآليات تطويره في الجزائر خلال الفترة (2001–2020)

The Role of the Agricultural Sector in Achieving Economic Diversification and its Development Mechanisms in Algeria (2020-2001) During the Period

عمور مختار[1]، عبد الله ياسين[2]

[1] جامعة طاهري محمد بشار، ammour.mokhtar@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد بشار، abdallahyassine@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/01 تاريخ القبول: 2024/01/02 تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract:

The study aimed to investigate the economic diversification situation in Algeria during the period (2001-2020), by focusing on Algeria's natural, human, and material resources in the agricultural sector, as well as the policies applied to develop this sector and the extent to which the agricultural sector contributes to this diversification. Our approach was analytical descriptive.

We found that Algeria still relies heavily on the hydrocarbon sector, and the agricultural sector has the potential to become a strategic and leading sector that can substitute hydrocarbons. By achieving food security, reducing the import bill, and encouraging other sectors such as industry and services.

Keywords: Economic diversification; agricultural sector; Algerian economy.

Jel Classification Codes: O10, Q10, A10

ملخص:

هدفت الورقة البحثية إلى دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2020)، بإبراز الإمكانات والمقومات الطبيعية، البشرية والمادية التي تحظى بها في القطاع الفلاحي، والسياسات المتبعة لتنمية هذا القطاع، ومعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع القاعدة الإنتاجية، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة بأن الجزائر لازالت تعاني من التبعية إلى قطاع المحروقات، كما أن القطاع الفلاحي وبالنظر لما يمتلكه من مقومات فهو يعد القطاع الاستراتيجي والرائد الذي يمكنه أن يكون بديلا عن المحروقات بغية تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الإستيراد والتطلع نحو التصدير، وتنشيط القطاعات الأخرى لا سيما قطاعي الصناعة والخدمات.

كلمات مفتاحية: تنويع الاقتصادي، قطاع فلاحي، اقتصاد الجزائر.

تصنيفات JEL : O10, Q10, A10

المؤلف المرسل: عمور مختار، **جامعة طاهري محمد بشار، الإيميل:** ammour.mokhtar@univ-bechar.dz

1. مقدمة :

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد أبرز التحديات التي تواجه مختلف الدول، وخصوصا الدول الريعية التي تعتمد على مورد واحد لتغطية نفقاتها، بما في ذلك الدول النفطية التي يبقى اقتصادها رهينة لقطاع المحروقات، فبارتفاعها تتحسن الوضعية الاقتصادية من خلال تسجيل فائض في الميزان التجاري، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات ويرفع أيضا من الناتج المحلي الإجمالي مما يسمح بتحقيق نمو اقتصادي يجعل الدول في أريحية بزيادة احتياطاتها المالية، وفي حالة حدوث انخفاض أسعار النفط يحدث العكس تماما. وعليه كان لزاما على هذه الدول التوجه نحو التنويع الاقتصادي باتباع سياسات اقتصادية وتدابير تسمح لها من التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد قوي يعتمد على التنوع في موارده مما يجعلها في منأى عن الصدمات النفطية.

تعد الجزائر إحدى هذه الدول التي تحاول جاهدة من أجل تنويع اقتصادها عبر العديد من السياسات الاقتصادية، خاصة في القطاع الفلاحي والذي يعتبر من القطاعات التي تسعى الجزائر إلى تنميتها، باعتبارها مصدرا للثروة وذلك من أجل تحقيق أمنها الغذائي، وبناء قاعدة إنتاج قوية للخروج من دائرة الريع، وتقليص الاعتماد على النفط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إضافة إلى تنويع صادراتها للنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة فيه.

إشكالية البحث:

هل بإمكان القطاع الفلاحي أن يكون بديلا لقطاع المحروقات واعتباره كقاطرة لقيادة الجزائر إلى تنويع اقتصادها؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري؟
- هل ساهمت السياسات المتبعة في القطاع الفلاحي في تطويره وتحقيق الأهداف المرجوة؟

الفرضيات:

- تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة في الجزائر.
- لم تساهم السياسات المتبعة في القطاع الفلاحي في تطويره وتحقيق الأهداف المرجوة.

أهمية الدراسة:

معرفة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، ومدى مساهمة القطاع الفلاحي في هذا التنويع، وإبراز المقومات التي تحوز عليها الجزائر الطبيعية، البشرية والمادية في هذا القطاع، إضافة إلى التعرف على السياسات والتدابير التي اتخذتها الجزائر من أجل تطوير القطاع الفلاحي بهدف دعم سياسة التنويع.

منهجية البحث:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة المتمثلة في تشخيص القطاع الفلاحي في الجزائر تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع تحليل الجداول والبيانات ومختلف المؤشرات.

2. مفاهيم حول التنويع الاقتصادي

1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي وأساسي للدول التي تعاني من التبعية لمورد واحد فقط، من خلال إنشاء قاعدة إنتاجية واسعة تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، حيث عرّفه الاقتصادي ستبانوف بأنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل" (ستبانوف، 1978، ص221)، كما يطلق عليه بالاقتصاد المتنوع إذا كان هيكله الإنتاجي يتكون من عدد كبير من الأنشطة المختلفة عن بعضها البعض بتنوع السلع والخدمات المنتجة (Berthélemy, 2005, p. 598).كما اعتُبر التنويع الاقتصادي بأنه زيادة في التنويع في كل من الإنتاج، الصادرات وأسواقها إضافة إلى تنويع مصادر الدخل (NATIONS, 2003, p. 06) وعليه يمكن تعريف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل بالاستغلال الأمثل لجميع إمكانات البلد المتاحة عن طريق خلق قاعدة إنتاجية واسعة ومتنوعة في شتى القطاعات، مما يؤدي إلى زيادة وتعدد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ينتج عنه أولا تحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التوجه نحو التصدير بشكل مستديم، ممّا يساهم في تحقيق نمو اقتصادي متواصل والتقليل من الاعتماد على مورد واحد فقط.

2.2 مبررات التنويع الاقتصادي:

هناك عدة مبررات تفرض على الدول اللجوء إلى التنويع الاقتصادي خصوصا الدول النفطية نذكر

منها قابلية نضوب المواد الأولية التي تعتمد عليها الدول، إضافة إلى تقلب أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فهي تتميز بعدم استقرارها إضافة إلى إمكانية إحلالها في المستقبل بمواد أخرى وطرق جديدة تُنتِج طاقات بديلة تستغني بها عن المواد الأولية المستعملة حاليا، إضافة إلى العوامل الخارجية التي تؤثر هي الأخرى على أسعار المواد الأولية وخصوصا النفط كالحروب والأزمات المختلفة مثل جائحة كورونا.

3.2 قواعد التنويع الاقتصادي:

هناك قواعد وشروط لابد من توفرها من أجل نجاح سياسة التنويع الاقتصادي، وتتمثل أساسا في قاعديتين هما: (منصوري وبوشرى، 2018، ص245-246)

أ. **القاعدة الأولى:** من خلال الاعتماد على الفوائض التي يتم من خلالها تنويع مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية، عن طريق استراتيجيات وسياسات تكون حكيمة ومدروسة من طرف الحكومات.

ب. **القاعدة الثانية:** تتمثل في مدى توفر الموارد المادية، البشرية والتقنية.

4.2 قياس مؤشرات التنويع الاقتصادي: هناك عدة مقاييس للتنويع الاقتصادي نذكر منها:

أ. **مقياس هرفندل هيرشمان (Herfindal-Hirshman):** يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الذي يقيس مستوى التركيز السوقي لحصة صادرات البلد/الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة من السلع بحيث تكون قيمته تتراوح بين الصفر والواحد، وتكون درجة التنوع الاقتصادي لبلد ما ضعيفة كلما كان المؤشر قريبا من الواحد، أما إذا كان المؤشر قريب من الصفر فهذا يدل على وجود تنويع اقتصادي كبير ويتم قياس المؤشر هرفندل هيرشمان H.H من خلال المعادلة التالية: (عيساوي، حوحو، وبن دادة، 2017، ص350)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{I=1}^{n}\left(Xi/X\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع: i

X: الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

N: عدد مكونات الناتج. (عدد القطاعات)

ب. مقياس فلاديمير كوسوف (cos): يتم حسابه بالصيغة التالية (Djouadi , Ababsa , & Aouissi, 2021, p. 405)

$$\cos = \frac{\sum_{I=1}^{n} D_i^a XB_i^a}{\sqrt{\sum_{I=1}^{n} D_i^2} X \sqrt{\sum_{I=1}^{n} B_i^2}}$$

مع العلم أن:

Di: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

يأخذ cos نفس مقياس H.H بحيث كلما اقترب من الصفر يكون تنوع كبير وكلما ابتعد عن الصفر يقل هذا التنوع.

ت. مقياس تركز الصادرات: يتم قياسه من خلال حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية من خلال العلاقة التالية: (عيساوي، حوحو، و بن دادة، 2017، ص350)

$$Dj = \frac{\sum \mathbf{i} = |\mathbf{1}hij - hi|}{\mathbf{2}}$$

hiJ: تمثل حصة الصادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة (J).

hi: تمثل حصة الصادرات السلعة (i) من إجمالي صادرات العالم. وله نفس خصائص مقياس H.H بحيث يكون محصور بين الصفر والواحد.

5.2 أهداف التنويع الاقتصادي:

يهدف التنويع الاقتصادي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية في شتى القطاعات والتخلص من التبعية لمورد واحد من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم ومن أهم أهدافه ما يلي:

– إجراء تغييرات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد، من أجل التنويع في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على مورد واحد (حميدوش و بوعكريف ، 2017، ص119).

– توفير الحلول للتعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مع تقليص المخاطر الاقتصادية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف الذي يجتاح المنتجات الفلاحية، أو حدوث ركود اقتصادي خاصة في الدول الشريكة (لزعر، 2014، ص08).

– إعطاء فرص للقطاع الخاص ومنحه دور مهم وكبير في الأنشطة الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية (حميدوش و بوعكريف ، 2017، ص09). وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، والرفع من قيمة الصادرات والتقليل من الواردات، مع ضرورة تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية عن طريق تطوير قطاعات عديدة، تكون مُدِرّة للدخل وللنقد الأجنبي وزيادة إيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها (لزعر، 2014، ص13). إضافة الى خلق مناصب شغل والمساهمة في القضاء على البطالة.

3. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من ضعف في تنوعها الاقتصادي وتبعيتها لقطاع المحروقات خصوصا النفط والغاز الطبيعي، والذي يعد أهم قطاع يُدِرّ على البلد مداخيل معتبرة، كما يعتبر القطاع الرئيسي المكون للناتج المحلي الإجمالي والصادرات. وفي ظل أزمات النفط العالمية التي تحدث بين فترة وأخرى، بسبب الانخفاض الكبير الذي شهدته أسعارها مثل ما حدث في 1986، 2014 وكذلك سنة 2020، فكان لزاما على السلطات إيجاد سبل للتخلص من هذه التبعية عبر العديد من الإصلاحات والتدابير والسياسات، من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال من أجل الوصول إلى التنويع الاقتصادي، عبر ثلاث مكونات مهمة تمثلت في تنويع القاعدة الإنتاجية (الناتج الإجمالي المحلي) وكذلك الصادرات والعوائد المالية (بدروني، بلقلة، و بن مريم، 2020، ص502). ويمكن تقسيم التنويع الاقتصادي إلى:

1.3 تنويع القاعدة الإنتاجية :

تتميز بدراسة مدى توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية المختلفة باعتباره المكون لمختلف موارد القطاعات الإنتاجية، حيث يتم تحديد تطور حصص أهم المنتجات والنسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية وتوزيعهم على الناتج المحلي الإجمالي، ليكون من أهم المعايير التي تُبيِّن مدى وجود تنويع في القاعدة الإنتاجية. ويوضح الجدول رقم (01) مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى سنة 2020.

جدول (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2001–2020)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية	حقوق ورسوم على الواردات
2001	4 227,1	1 443,9	412,1	315,2	358,9	921,9	302,9	472,2
2002	4 522,8	177,0	417,2	337,6	409,9	1 004,2	377,5	499,4
2003	5 247,5	1 868,9	515,3	355,4	445,2	1 112,2	403,1	552,3
2004	6 150,4	2 319,8	580,5	390,5	508,0	1 302,2	446,2	603,2
2005	7 563,6	3 352,9	581,6	420,1	564,4	1 518,7	494,0	631,9
2006	8 520,6	3 882,2	641,3	444,4	674,3	1 708,4	492,1	677,9
2007	9 366,6	4 089,3	708,1	479,8	825,1	1 933,2	532,5	798,6
2008	11 077,1	4 997,6	727,4	519,5	956,7	2 147,2	653,9	1 074,8
2009	9 968,0	3 109,1	931,3	570,7	1 094,8	2 349,1	715,8	1 197,2
2010	11 991,6	4 180,4	1 015,3	617,4	1 257,4	2 586,3	747,7	1 587,1
2011	14 519,8	5 242,1	1 183,2	663,8	1 333,3	2 856,2	2 386,6	854,6
2012	16 208,7	5 536,4	1 421,7	728,6	1 491,2	3 305,2	2 648,1	1 077,5
2013	16 643,8	4 968,0	1 640,0	765,4	1 627,4	3 849,6	2 551,2	1 242,2
2014	17 228,6	4 657,8	1 772,2	837,7	1 794,0	4 186,4	2 738,4	1 242,1
2015	16 702,1	3 134,2	1 935,1	904,6	1 917,2	4 546,6	2 910,7	1 353,7
2016	17 514,6	3 025,6	2 140,3	979,3	2 072,9	4 841,3	3 059,6	1 395,6
2017	18 876,2	3 699,7	2 219,1	1 040,8	2 203,7	5 163,5	3 072,0	1 477,5
2018	20 259,0	4 547,8	2 427,0	1 127,9	2 346,5	5 305,3	3 006,5	1 498,0
2019	20 284,2	3 910,1	2 429,4	1 198,5	2 481,4	5 577,6	3 120,2	1 567,0
2020	18 383,8	2 575,1	2 398,5	1 153,5	2 398,0	4 822,9	3 359,0	1 476,7
المجموع	255256,1	70717,9	26096,6	13850,7	26760,3	61038,0	34018,0	21279,5

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم 05، 2008)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 33، 2013)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 25، 2014)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 41، 2018)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 52، 2020).

من خلال دراسة وتحليل التنويع في الناتج المحلي الإجمالي الذي يمدنا بمدى مساهمة كل قطاع في القاعدة الإنتاجية يتضح لنا أن قطاع المحروقات يسيطر على أكبر نسبة حيث بلغ متوسط النسبة المئوية خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2020 حوالي 28% من القيمة الإجمالية، ويمكن تقسيم

الفترة إلى قسمين الأولى تمتد من 2001 إلى 2014، والتي عرفت فيه انتعاشا لأسعار النفط، حيث تجاوز متوسط مساهمة قطاع المحروقات الثلث بنسبة 35% خلال هذه الفترة، كما سجل قطاع المحروقات أعلى نسبة له بقيمة 46% سنة 2006، أما الفترة الثانية فهي الممتدة من 2015 إلى 2020 والتي انخفض فيها متوسط مساهمة قطاع المحروقات حيث بلغ نسبة 19% بمجموع 20892.5 مليار دينار، بينما أدنى مساهمة لقطاع المحروقات فكانت سنة 2020 بنسبة 14% بفعل الانخفاض المسجل في أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا. كما يبقى القطاع الصناعي هشا بشقيه العام والخاص رغم تسجيله تزايدا من سنة إلى أخرى إلا أنه يبقى رغم هذا الارتفاع جد ضئيل، ويعد الأضعف بين القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط نسبة 5%. بينما ساهم القطاع الفلاحي بعُشر الناتج المحلي الإجمالي، ورغم الارتفاع المسجل بفضل الجهود والأظرفة المالية المرصدة عبر مختلف المخططات التنموية الفلاحية إلا أنها لم ترق إلى المستوى المنتظر منها. أمّا قطاع الأشغال العمومية فقد عرف متوسط مساهمة قُدِّر بنسبة 10% والتي شهدت نموا متواصلا في هذا القطاع بفعل برامج السكن المختلفة (الاجتماعي، عدل، التساهمي...)، في حين شهد قطاع الخدمات ارتفاعا بمختلف مجالاته كالدفاع، الصحة والتعليم وهذا بفضل برامج الإنعاش الاقتصادي التي شهدتها خلال هذه الفترة، والتي استفادت منها أيضا خدمات التجارة، النقل والتوزيع بفضل تطوير قطاع المواصلات (طرقات، سكك حديد). أما الحقوق والرسوم على الواردات فقد شهدت هي الأخرى نموا بفعل زيادة حجم الواردات. ويوضح الشكل رقم (01) النسب المئوية لحصة كل قطاع حسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

شكل (01): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2001-2020)

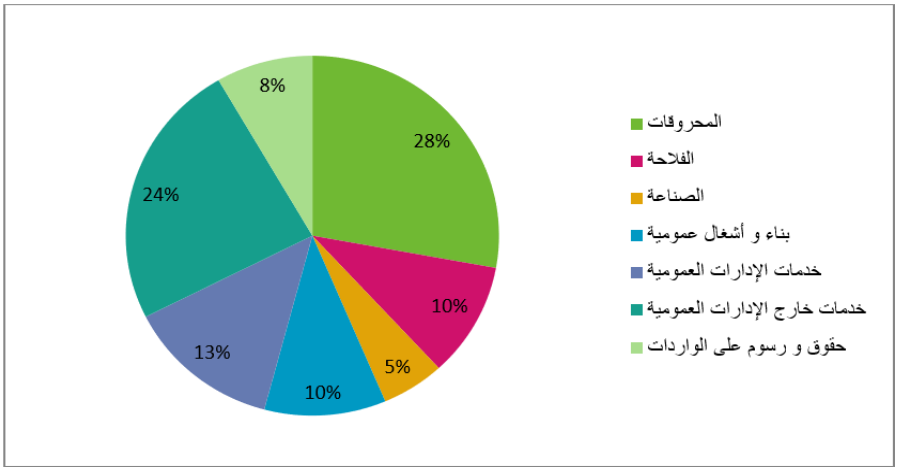

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (01).

أما الجدول رقم (02) فهو يبرز مؤشر هرفندل هيرشمان (H-H) الخاص بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2001–2020).

جدول رقم (02): مؤشر هرفندل هيرشمان (H-H) الخاص بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2001–2020)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر (H-H)	0,20	0,09	0,21	0,22	0,26	0,27	0,26	0,27	0,20	0,21
السنوات	2012	2011	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر (H-H)	0,21	0,22	0,19	0,19	0,18	0,18	0,18	0,18	0,18	0,17

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (01) وبرنامج إكسل.

يتضح لنا من مؤشر هرفندل هيرشمان (H-H) الخاص بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أن أعلى قيمة له كانت سنة 2006 مسجلا 0.27، وهذا ما يفسر وجود مساهمة كبيرة في قطاع المحروقات والتي تجاوزت الربع، أما في السنوات الأخيرة فنلاحظ تراجع مؤشر هرفندل هيرشمان (H-H) حيث سجل 0.17 سنة 2020، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع طفيف في القطاعات الأخرى.

2.3 التنوع في الصادرات: يعتبر التنوع في الصادرات في الجزائر شبه منعدم، وذلك يرجع إلى أن أغلبية صادرات الجزائر تتكون أساسا من قطاع المحروقات والجدول رقم (03) يوضح ذلك.

جدول رقم (03): مساهمة القطاعات الاقتصادية في صادرات الجزائر (2001–2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2001	19 177	18 529	28	37	504	22	45	12
2002	18 832	18 098	35	51	551	20	50	27
2003	24 646	23 972	49	50	509	1	30	35
2004	32 086	31 305	59	90	571	0	47	14
2005	46 495	45 588	67	134	656	0	36	14
2006	54 792	53 608	73	195	828	1	44	43
2007	60 917	59 605	92	153	988	1	44	34
2008	79 146	77 192	121	340	1 390	0	69	34
2009	45 477	44 411	113	170	692	0	25	94
2010	57 762	56 143	305	165	1 089	0	27	33

16	36	0	1 495	162	357	71 662	73 802	2011
18	30	0	1 519	167	314	70 571	72 619	2012
18	25	0	1 608	108	402	63 662	65 823	2013
10	15	2	2 350	110	323	58 362	61 172	2014
11	17	0	1 685	105	239	33 081	35 138	2015
18	53	0	1 299	84	327	27 917	29 698	2016
20	78	0	845	73	350	33 202	34 569	2017
35	90	0	1 626	93	373	38 897	41 115	2018
36	83	0	1 445	96	408	33 244	35 312	2019
37	77	0	1 287	71	437	20 016	21 925	2020
559	921	47	22 937	2 454	4 472	879065	910503	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم 05، 2008)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 33، 2013)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 25، 2014)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 41، 2018)، (بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 52، 2020).

يتضح لنا من الجدول رقم (03) أن قطاع المحروقات المتمثل في صادرات المواد الطاقوية يحوز على النسبة الأكبر من إجمالي صادرات الجزائر، إذ بلغ متوسط قدره 97% من إجمالي صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يفسر اعتماد صادرات الجزائر على قطاع واحد، ورغم التراجع الطفيف في السنوات الأخيرة إلا أن ذلك يُفسَّر أولا بانخفاض أسعار النفط، ثم بدرجة أقل ارتفاع جد طفيف الذي سُجِّل في السلع والتجهيزات الأخرى، وهذا ما يفسره الجدول رقم (04) الخاص بمؤشر هرفندل هيرشمان (H-H) لصادرات الجزائر خلال الفترة (2001-2020)، إذ يُلاحَظ طيلة فترة الدراسة اقتراب المؤشر من قيمة الواحد، مما يدل على عدم وجود تنوع في صادرات الجزائر.

جدول رقم (04): مؤشر هرفندل هيرشمان (H-H) للصادرات في الجزائر(2001-2020)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر(H-H)	0,93	0,92	0,95	0,95	0,96	0,96	0,96	0,95	0,95	0,95
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر (H-H)	0,94	0,94	0,94	0,91	0,89	0,89	0,92	0,90	0,89	0,84

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (03) وبرنامج إكسل.

4. دور القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي:

1.4 واقع القطاع الفلاحي في الجزائر: عرف القطاع الفلاحي في الجزائر مخططات تنموية ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي وقد عُرِفت بمسميات مختلفة وتتمثل فيما يلي:

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية :

تم اعتماده خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2007، وتم رصد له حوالي 400 مليار دينار جزائري، وتم تأطيره من ثلاث أجهزة تمثلت في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز، القرض الفلاحي التعاضدي (عماري، 2014، ص81)، وهدف هذا المخطط إلى تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة، حماية البيئة وتحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، ص04). كما تميز هذا المخطط بتسعة برامج مختلفة منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وتمثلت في: (عماري، 2014، ص80)

- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية.
- برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج.
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي.
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

بالإضافة إلى أربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل وهي:

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبية.
- برنامج حماية وتنمية الواحات.

ب. سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تم اعتماده من سنة 2008 إلى سنة 2014 وقد تزامن مع البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذلك المخطط الخماسي (2009-2014)، حيث بلغت حصة القطاع الفلاحي 1300 مليار دج في كلا البرنامجين، و يتكون التجديد من ثلاث أجزاء تمثلت في التجديد الفلاحي من خلال ضمان مردودية أكبر

من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ثم التجديد الريفي وأساسه تنويع النشاطات الاقتصادية في الريف لتحسين المداخيل، أما الجزء الثالث فتمثل في رفع القدرات البشرية والتقنية (جعفري وعدالة، 2018، 107)، من أجل عصرنة القطاع وتتجلى الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في التحسين المستدام للأمن الغذائي، التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

ت. مخطط عمل الفلاحة:

امتد من 2015 الى 2019 وارتكز على ثلاث محاور أساسية، وتمثلت في كل من الزراعة والثروة الحيوانية، من خلال تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما المحور الثاني فارتكز على الغابات والأحواض المائية من خلال الاهتمام بالإنتاج الغابي وتشجيع السياحة البيئية، في حين اهتم المحور الثالث بالصيد وتربية الأحياء المائية عبر دعم الاستثمار في تربية المائيات، ممّا يعطي زيادة وتنويع في الثروة السمكية (جعفري و عدالة، 2018، ص109).

2.4 مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي:

أ. في الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضئيلة بالنظر إلى ما تمتلكه الجزائر من إمكانات ومقومات كبيرة في هذا القطاع، بحيث تراوحت مساهمة متوسط هذا القطاع في الناتج الإجمالي 10% خلال فترة الدراسة، ورغم تحقيقه نموا في السنوات الأخيرة حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 13% مسجلا قيمة بلغت 2398.5 مليار دينار جزائري خاصة في إنتاج الحبوب وكذلك زيادة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، حيث سجل إنتاج الحبوب في 2018 أفضل القيم من حيث نمو الكميات بحيث ارتفع الانتاج بـ 75% مسجلا 60.6 مليون قنطار، مقابل 34.7 مليون قنطار في 2017 وخصت هذه الزيادة في إنتاج كل أنواع الحبوب (القمح اللين والصلب والشعير). كما تم تحقيق نموا طفيفا في كل من المحاصيل العلفية، الطماطم الصناعية، الحمضيات، زراعة الزيتون والخضر، وكذلك الحمضيات، في حين تراجع الإنتاج الحيواني سنة 2018 بعض الشيء، فقد سجلت اللحوم البيضاء تراجعا في معدل النمو، وقدرت كمية الإنتاج 5.4 مليون قنطار، بينما بلغت 5.3 مليون قنطار سنة 2017، أما اللحوم الحمراء، البيض، الحليب والفواكه ذات النواة فقد شهدت تراجعا في الإنتاج (بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، ص17).

ب. في جانب الصادرات والواردات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في جانب الصادرات جد ضئيلة، وتبقى الجزائر في عجز عن تحقيق أمنها الغذائي ولا زالت تعاني من التبعية للعالم الخارجي في هذا المجال، وتتكون صادرات الجزائر خصوصا من التمور اذ بلغت 64 مليون دولار أمريكي سنة 2018 (بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018، ص40). في حين تبقى فاتورة واردات المنتجات الغذائية جد مرتفعة، حيث تجاوزت 8 مليار دولار أمريكي بنسبة قدرت 19.25% في سنة 2019 من إجمالي الواردات كما سجلت انخفاضا طفيفا قدر بنسبة 5.85% مقارنة بسنة 2020. وتأتي الحبوب في مقدمة هذه المنتجات بقيمة 2.7 مليار دولار بنسبة تجاوزت الثلث من إجمالي واردات المنتجات الغذائية بنسبة قدرها 33.52%، ثم الحليب ومشتقاته بنسبة 15.34%، في حين بلغت واردات السكر والحلويات نسبة 9%، ثم يأتي كل من البقوليات، الفواكه الطازجة والجافة والأبقار الحية (Direction des Etudes et de la Prospective, 2019, p. 06-07). كما سجلت واردات البن والشاي 371.74 مليون دولار خلال الفترة ما بين يناير ونوفمبر من سنة 2017 (بن نورين و ودان ، 2021، ص 220).

3.4.آليات تطوير القطاع الفلاحي كقاطرة لقيادة الجزائر إلى التنويع الاقتصادي:

يتوفر القطاع الفلاحي على مقومات وإمكانات طبيعية، مادية وبشرية هائلة بحيث يمكن بأن يكون بديلا لقطاع المحروقات في الآجال المتوسطة والطويلة عبر استغلال كافة الإمكانات الطبيعية، المادية والبشرية من خلال ما يلي:

أ. الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر: تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كم^2، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة ب 43 مليون هكتار (17.8% من المساحة الإجمالية) يستغل منها 8.5 مليون هكتار فقط أي في حدود 20% من المساحة القابلة للزراعة (بن عمر و بورزامة ، 2018، ص33)، فلو تم الاستغلال الأمثل للمساحة الزراعية الممكنة لشهد قطاع الفلاحة قفزة نوعية تمكنه من الوصول إلى مساهمة جد معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يسمح له من تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا القطاع، ناهيك عن إمكانية اللجوء إلى استثمارات مادية ضخمة في استصلاح الأراضي بحيث يمكن أن تصل الأراضي الصالحة للزراعة الى 230 مليون هكتار (بورغدة، 2015، ص117)، ووجوب تسجيل نمو في زراعة الحبوب بمختلف أنواعها من أجل تحقيق الأمن الغذائي. كما تأخذ الزيادة في الإنتاج الى ثلاث محاور تتمثل في: (مرباح و فرحات ، 2020، ص556)

- **التوسع الأفقي**: زيادة الإنتاج عن طريق الزيادة في الأراضي المزروعة.
- **التكثيف المحصولي**: زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية.
- **التوسع الرأسي**: زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة.

ب. استغلال الموارد المائية: تتوفر الجزائر على حوالي 20 مليار م^3 من الموارد المائية منها 75% قابلة للتجدد من بينها 13 م^3 مياه سطحية (الأنهار والوديان) يُستغل منها 20%، أما الباقي يصب في البحار. أما المياه الجوفية فتقدر ب 7 مليار م^3 منها 2 مليار م^3 في الشمال و5 مليار م^3 في الجنوب يُستغل منها 4.6 مليار م^3 (مرباح و فرحات ، 2020، ص556)، لهذا وجب استغلال هذه الموارد المائية باستخدام تقنيات الري الحديثة التي تحافظ على المورد المائي كالرّي بالتقطير وزيادة استغلال الموارد البحرية لتوجيهها إلى استهلاك المواطن، وتوفير المياه الجوفية والسطحية لاستخدامها في الزراعة.

ت. استغلال الموارد البشرية: تشكل نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي حوالي 20% من نسبة اليد العاملة الإجمالية، أي ما يعادل 2.6 مليون منصب شغل وفقا لتصريح وزير الفلاحة والصيد البحري السيد عبد الحميد حمداني في أكتوبر 2021، والتي أغلبها تعتمد على الجانب اليدوي (س م، 2021)، لهذا وجب تكوين وتطوير اليد العاملة في هذا المجال للرفع من مردودية الإنتاج واستغلال مخرجات الجامعة من إطارات وفتح المجال لها للرقي في تنمية القطاع الفلاحي.

ث. الاستثمار في الموارد المادية: عن طريق توفير المعدات والآلات الحديثة في المجال الفلاحي، واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، الري والصيد البحري والذي من شأنه أن يرفع في كمية الإنتاج.

ج. الاهتمام بتربية المواشي: يأتي في مقدمتها تربية الأبقار فمن الملاحظ أن فاتورة استيراد الحليب أرهقت الخزينة العمومية اذ بلغت 1.2 مليار دولار أمريكي سنة 2019، ولهذا لابد من التوجه نحو تربية الأبقار وتوفير المرافقة والدعم للفلاحين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال، إلى جانب ذلك تشجيع الاستثمار في تربية المائيات لما له من أهمية في توفير الثروة السمكية.

ح. الاهتمام بالفلاحة الصحراوية: تعتبر الفلاحة الصحراوية من بين الإيجابيات التي شهدها القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة، فما شهدته منطقة واد سوف يعتبر إنجازا كبيرا من خلال تموين السوق الوطنية بمختلف الخضر كالبطاطس والطماطم، وعليه وجب الاهتمام بهذه المناطق وتسهيل الاستثمار فيها من خلال دعم الفلاحين ماليا ولوجيستيا ومرافقتهم.

خ. تنمية الصناعات الخاصة بمخرجات القطاع الفلاحي: يشكل القطاع الفلاحي مورد كبير للصناعة عن طريق تزويد المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة وقيام صناعة غذائية، وعليه لابد من إقامة العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية إلى منتجات صناعية ومن الأمثلة على ذلك هناك صناعات العجائن الغذائية، مطاحن الحبوب، وحدات تجميع وتعليب الحليب إضافة إلى صناعة مشتقاته، خاصة مسحوق الحليب وكذلك حليب الأطفال الرضع، بالإضافة الى صناعة المربَّيات الغذائية وغيرها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تجنب رمي الفائض في الإنتاج مثل ما يحصل مع بعض المنتجات الفلاحية كالطماطم، وهناك أيضا مصانع تختص في جعل المنتجات الزراعية غير قابلة للتخزين إلى قابلة للتخزين، ومنه فإن تطور القطاع الزراعي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة (الأسمدة، آليات الزراعة ووسائل الري)، مما يؤدي إلى إقامة وحدات صناعية لتوفير هذه المستلزمات.

د. تطوير المواصلات: يساهم قطاع الفلاحة في تنمية تجارة المنتجات الفلاحية بنوعيها النباتية كالخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم، لهذا يجب تطوير سلاسل التوزيع والتوريد الخاص لمختلف المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية بشتى أنواعها، خاصة في مجال النقل البري لاسيما سكك الحديد.

5. خاتمة:

في ظل تقلبات أسعار النفط وقلة الموارد الأخرى، ظهرت الحاجة الماسة للجزائر باتباع سياسة تنويع مواردها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات لأنه السبيل الوحيد لإبقاء الجزائر في منأى عن الصدمات الاقتصادية، من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية في مختلف القطاعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير، ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر القطاع الرائد عن باقي القطاعات الأخرى بالنظر لما تملكه الجزائر من مقومات في هذا القطاع. كما أنه يعد القوة الدافعة لتحريك باقي القطاعات الأخرى.

نتائج الدارسة : من خلال ما سبق تم التوصل إلى العديد من النتائج يكمن أهمها فيما يلي:

– لازال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ويعتمد على مورد واحد يتمثل في المحروقات، كما تعد سياسة التنويع الاقتصادي أفضل السياسات الواجب على الجزائر إتباعها من أجل زيادة القاعدة الإنتاجية وتحقيق نمو مستديم، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ثم التوجه إلى تنويع الصادرات مما يساهم في تقليص نسبة الصدمات الخارجية إضافة إلى الرفع من العمالة بتوفير مناصب الشغل.

– تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ضئيلة وهي في حدود 10%، في حين كانت صادرات القطاع الفلاحي شبه منعدمة.

– على الرغم مما تتوفر عليه الجزائر من امكانات ومقومات كبيرة طبيعية، بشرية ومادية خاصة في القطاع الفلاحي، إلا أن أغلبها تبقى غير مستغلة، والذي من شأنه أن يرفع مساهمة القطاع الفلاحي في القاعدة الإنتاجية مع شرط الاستغلال الأمثل لهذه الإمكانات.

– عدم تحقيق المخططات والسياسات الفلاحية المعتمدة من طرف الدولة أهدافها المرجوة.

المقترحات:

– تسطير سياسات ومخططات وبرامج فلاحية مدروسة وفعالة تؤثر إيجابا على الإنتاج الفلاحي، من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي وتوفير الدعم والمرافقة للفلاحين والسهر على مراقبة تطبيق هذه السياسات.

– تكوين يد عاملة وتأهيلها للتحكم في استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الفلاحي واستحداث مراكز بحث متطورة في هذا المجال.

– ضرورة الاستغلال الأمثل والكامل للموارد الطبيعية من أراضي ومياه من أجل تنمية مردودية الإنتاج الفلاحي كما ونوعا.

– استحداث مصانع لتحويل مخرجات الإنتاج الفلاحي إلى سلع و مواد غذائية جاهزة للاستهلاك (تصبير، تعليب، تغليف،.).

– تطوير الزراعات الصناعية (الشمندر السكري، فول الصويا) والذي من شأنه أن يرفع من الصناعات الغذائية مثل السكر والزيت وغيرها، ممّا يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وخفض الواردات.

– زيادة الاهتمام بالفلاحة الصحراوية من خلال دعم الفلاحين كتخفيض أسعار الأسمدة ومختلف التكاليف والذي يؤدي إلى تحفيز الفلاحين مما يعطي إنتاجا أكبر في المنتجات الفلاحية.

6. قائمة المراجع:

1) بدروني عبد الحق، بلقلة براهيم، وبن مريم محمد. (2020). تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنويع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23*(02)، 497-517.

2) الجزائر. (2008). *النشرة الثلاثية الإحصائية، رقم 05*. الجزائر.

3) بنك الجزائر. (2013). *النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 33*. الجزائر.

4) بنك الجزائر. (2014). *النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 25*. الجزائر.

5) بنك الجزائر. (2018). *التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر.

6) بنك الجزائر. (2018). *النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 41*. الجزائر.

7) بنك الجزائر. (2020). *النشرة الثلاثية الإحصائية رقم 52*. الجزائر.

8) بن عمر خالد، وبورزامة جيلالي. (2018). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي (2000-2014). *مجلة التكامل الاقتصادي، 04*(04)، 30-42.

9) بن نورين زين الدين، وودان بوعبد الله. (2021). الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر. *مجلة دفاتر بوادكس، 10*(02)، 206-229.

10) بورغدة نور الهدى. (2015). دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر ، *مذكرة ماجيستير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة*. جامعة فرحات عباس سطيف.

11) حميدوش علي، وبوعكريف زهير. (2017). تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر – تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية –. *مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 08*(01)، 112-128.

12) جعفري جمال، وعدالة العجال. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 -2015). *مجلة دفاتر اقتصادية، 10*(02)، 98-119.

13) جوكوف اسكندروف ستبانوف. (1978). *البلدان المالية وقضاياها الملحة*. موسكو.

14) س م. (21 12, 2021). *الكشف عن عدد العاملين بقطاع الفلاحة في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 05 08, 2023، من https://www.echoroukonline.com/:

15) عماري زهير. (2014). تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009). *أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية*. جامعة محمد خيضر بسكرة.

16) عيساوي سهام، حوحو فطوم، وبن دادة خولة. (2017). سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، 01*(01)، 346-366.

17) لزعر محمد أمين. (2014). سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية وعربية. *المعهد العربي للتخطيط*. تم الاسترجاع من: https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=221

18) مرباح طه ياسين وفرحات عباس.(2020). القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي. مجلة دراسات وأبحاث، 12(04)، 553-564.

19) منصوري حاج موسى، وبوشرى عبدالغني. (2018). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا. *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 02*(07)، 243-256.

20) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2012). مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق. الجزائر.تم الاسترجاع من: https://faolex.fao.org/docs/pdf/alg149516.pdf

1) Berthélemy, J.-C. (2005). commerce international et diversification économique. *revue d'économie ue Dalloz. , 115*(05), 591–611. Retrieved from https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2005-5-page-591.htm

2) Direction des Etudes et de la Prospective. (2019). *Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie.* Alger: Direction Générale des Douanes. Retrieved from https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf.

3) Djouadi , I., Ababsa , M., & Aouissi, H. (2021). the role of agricultural sector in economic diversification. *international Journal of Human Settlements, 03*(05), 408-402.

4) UNITED NATIONS. (2003). *UNFCCC Workshop on Economic Diversification Teheran, Islamic Republic of Iran.* Milan: UNFCCC. Retrieved from https://unfccc.int/resource/docs/2003/sbi/18.pdf